

إضاءات نقدية (فصلية محكمة)

السنة الثالثة - العدد العاشر - صيف ١٣٩٢ش / حزيران ٢٠١٣م

صص ١٩٢ - ١٧١

التبادل الفونيمي عند "البيضاوى" في جهوده التفسيرية

محمد هادي مرادى*

فريد قادري**

الملخص

إن القضايا اللغوية لا زالت ولا تزال مهبط عناية اللغويين والعلماء، ومما لا شك فيه أنّ المحدثين قد حصلوا على إنجازات هامة في ميدان معرفة اللغة، بيد أنها ترجع في غالب الأحوال إلى المنهجية في البحث العلمي والمعرفي، وذلك أن القدامى - كالمحدثين - كانوا على وعى بأصول اللغة وجذورها. وهذا المقال يستهدف دراسة جهد قديم في هذا الحقل المعرفي، وهو ما بذله الإمام البيضاوى في تفسيره من جهود متعلقة بـمعيار التبادل الفونيمي الذي اعتمده المحدثون كمعيار وأداة للتمييز بين الأصوات. وذلك عسى أن نصل من خلال هذه الدراسة إلى أن جهود القدامى في هذا الحقل اللغوي لم تكن أقلّ شأنًا من جهود المحدثين، وأنّ التراث اللغوي يحظى بقيمة علمية ومعرفية جعلته مؤهلاً ليكون أساساً تقام عليه الجهود اللغوية الحديثة.

الكلمات الدلالية: البيضاوى، الصوت، الفونيم، التبادل الفونيمي.

*. أستاذ مساعد بجامعة العلامة الطباطبائي، إيران.

** طالب في مرحلة الدكتوراه بجامعة العلامة الطباطبائي، إيران. farid_ghdr@yahoo.com

التنقيح والمراجعة اللغوية: د. عبد الحميد أحمدى

تاريخ القبول: ١٣٩٢/٤/٨ش

تاريخ الوصول: ١٣٩١/١١/٢٥ش

المقدمة

«يعتبر علماء اللغة المحدثون دراسة الأصوات أول خطوة في أيّ دراسة لغوية؛ لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة؛ ونعني بها الصوت الذي هو المادة الخام للكلام الإنساني.» (أحمد مختار، ١٩٨٨م: ٩٣) وعرف الصوت Sound، بوجه عام، بأنه «اضطراب مادي في الهواء يتمثل في قوة أو ضعف سريعين للضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج، ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي. ويقتضى هذا التعريف عناصر ثلاثة، تستدعيها عملية الصوت، هي:

جسم يتذبذب.

وسط تنتقل فيه الذبذبة الحاصلة عن الجسم المتذبذب.

جسم يتلقى هذه الذبذبات.

أما الصوت اللغوي (Linguistic Sound) الذي تؤلف مادته علم الصوت فإنه: الأثر السمعي الذي يصدر طواعية عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم "جهاز النطق"، وهو تمثيل للعناصر الثلاثة التي ألمعنا إليها، فأعضاء النطق تمثل العنصر الأول، والأثر السمعي المتعلق بالصوت، من حيث انتقال موجاته في الهواء يمثل العنصر الثاني؛ أما أذن المستمع التي تتلقى تلك الذبذبات فإنها تشكل العنصر الثالث.» (العطية، ١٩٨٣م: ٦) لقد خضعت الأصوات اللغوية لدراسة فاحصة من لدن علماء العربية، «وكان الخليل بن أحمد من أكثر اللغويين عناية بالبحث الصوتي، وكتاب "العين" هو معجم ينسب إليه، قد أقيم على أساس صوتي، هو اعتبار مخارج الحروف في ترتيب الأبواب، مبتدأً بحروف الحلق، ومنتهاً إلى الحروف الشفوية.» (على زوين، ١٩٨٦م: ٦٢)

ولكن جهود اللغويين العرب في حقل دراسة الأصوات كانت مختلطة بغيرها من البحوث، ولم يعالجوها علاجاً مستقلاً عن سائر الفروع اللغوية، إلى أن جاء ابن جني، المتوفى عام ٥٣٩٢هـ، فأفرد المباحث الصوتية بمؤلف مستقل، ونظر إليها على أنها علم قائم بذاته في كتابه "سر صناعة الإعراب". (أحمد مختار، ١٩٨٨م: ٩٣-١٠٠)

كما أن المفسرين لم تفتهم العناية بهذا الفرع اللغوي في جهودهم التفسيرية، وذلك حرصاً على بلورة الطاقة الإعجازية للقرآن، على المستوى اللغوي، ووصولاً إلى الفهم

الصحيح لنصومه.

ثم إن المعاصرين اتخذوا هذه الملاحظات الصوتية قاعدة أساسية، بنوا عليها محاولاتهم الصوتية في الدرس اللغوى الحديث؛ هذا إلى جانب اختبارات الأجهزة الدقيقة والمتقدمة التى أتخفتهم بإنجازات لغوية فى مجال الكشف عن أسرار الصوت، مما ساعدهم على إرساء قواعد علم حمل عنوان "علم الأصوات"، وعرفه الدكتور رمضان عبد التواب بقوله: «هو الدراسة العلمية للصوت الإنسانى، من ناحية وصف مخارجه، وكيفية حدوثه، وصفاته المختلفة التى يتميز بها صوت عن صوت، كما يدرس القوانين الصوتية التى تخضع لها هذه الأصوات فى تأثرها بعضها ببعض عند تركيبها فى الكلمات أو الجمل». (عبد التواب، ١٩٩٧م: ١٣) فيتبين لنا، من خلال هذا التعريف، أن علم الأصوات قسمان: القسم الأول يبحث فى الصوت الإنسانى بحثاً علمياً موضوعياً، حيث يجد مخارج الأصوات، وكيفية حدوثها، وبيان صفاتها المميزة لها عن غيرها، وهذا ما يحمل عنوان: (Phonetics) "الفوناتيک" أو "علم الأصوات" أو "الصوتيات" أو "علم الأصوات العام"، على اختلاف وجهات نظر الباحثين. (كمال بشر، ٢٠٠٠م: ٦٦-٦٧؛ أحمد مختار، ١٩٩٧م: ٦٩)

و أما القسم الثانى فيبحث فى الأصوات، «من حيث وظائفها فى اللغة، ومن حيث إخضاع المادة الصوتية للتعقيد». (كمال بشر، ٢٠٠٠م: ٦٧) وهذا ما يحمل مصطلح: (Phonology) "علم وظائف الأصوات" (المصدر نفسه: ٦٧). ومن المعايير التى استخدمها اللغويون فى هذا الفرع اللغوى، للتمييز بين الأصوات وتحديد ما سموه بـ "الفونيم" معيار التبادل الفونيمى (Commutation)، وهو ما قد تنبه له القدامى، وهذا البحث سيتناول هذا المبدأ بالتحليل عند البيضاوى، تحديداً لمدى ما انتبه له من القضايا المتعلقة به. غير أن هذا الموضوع يرتبط بمفاهيم صوتية، يتطلب البحث تحديد معانيها، قبل الخوض فى صميم الموضوع، وهى: "الفونيم" و"التبادل" و"الصامت" و"الصائت".

ألف: الفونيم (Phoneme): "الصيّتة" «هو وحدة صوتية قادرة على التفریق بين معانى الكلمات، وليست حدثاً صوتياً منطوقاً بالفعل فى سياق محدد. فالفونيمات أنماط الأصوات (types of sounds) والمنطوق بالفعل هو صورها وأمثلتها الجزئية التى تختلف

من سياق إلى آخر، فالكاف فونيم، وكذلك الجيم والقاف.» (المصدر نفسه: ٧٠)

فالفونيم، إذن، وحدة صوتية «تقوم بالتفريق بين الكلمات من النواحي الصوتية (وهذا طبيعي) والصرفية والنحوية والدلالية. فكلمة "نام" مثلا تختلف عن "قام" في المعنى، بالإضافة إلى اختلافهما في التركيب الصوتي، بفضل وجود فونيم "النون" في الكلمة الأولى، و"القاف" في الثانية. والفرق بين "من" (بكسر الميم) و"من" (بفتحة) فرق في الصرف والنحو والمعنى جميعا.» (المصدر نفسه: ٤٩١) وغنى عن البيان أن هذا الفرق يرجع إلى تواجد فونيم الكسرة في الكلمة الأولى، وفونيم الفتحة في الثانية. وفي عملية استبدال القاف بالنون، والفتحة بالكسرة. وتسمى القاف والفتحة مقابلا استبداليا للفونيم الأصلي؛ لأنها تسببت بجلولها في محله في تغير معنى الكلمة.

قسم الباحثون الفونيم إلى قسمين، الأول: الفونيمات التركيبية (Segmental phonemes)، والثاني: الفونيمات فوق التركيبية (Suprasegmental phonemes). «ومثال النوع الأول الأصوات الصامتة، والحركات بوصفها عناصر مكوّنة للتركيب الصوتي للغة؛ أما النوع الثاني، فمثاله تلك الظواهر الصوتية التي تنتمي إلى التركيب كله، وتمتد خلاله، كالنبر والتنغيم.» (المصدر نفسه: ١٠٣) وتسمى، عند فيرث Firth وحواربه، بـ «الظواهر التطريزية»، فإنها «أشبه بالظواهر أو السمات التطريزية التي قد تلحق بالثوب أو تضاف إليه، فتكسبه جودة ودقة، وتجعله أكثر قبولاً.» (المصدر نفسه: ١٠٣-٤٩٧) وهذا البحث يعتمد التبادل على مستوى كلا القسمين.

ب: التبادل (Commutation): ويراد به عملية تقتضى وضع صوت أو مقطع لغوى مكان صوت أو مقطع لغوى آخر في كلمة واحدة، بما يسبب تغيرا في دلالتها كما رأينا في الأمثلة السابقة- وتجري هذه الظاهرة الصوتية في الصوامت والصوائت معا، وتبنى على فكرة المغايرة والمخالفة؛ إذ تستقل كل وحدة صوتية بكيانها الخاص وصورتها المستقلة. (يسام بركة، ١٩٨٨م: ١٦٩)

ج: الصامت: هو الصوت اللغوى الذى يحدث نتيجة احتكاك في مكان ما من جهاز النطق، وهو الحرف الصحيح في العربية. (إبراهيم أنيس، لاتا: ٢٧)

د: الصائت: هو الصوت اللغوى الذى يحدث عند خروج الهواء حرًا، بلا احتكاك،

إلى خارج الفم، وعدد الصوائت ستة، منها ثلاثة قصيرة، وهى الحركات الثلاث، وثلاثة طويلة، وهى المعروفة بحروف المد واللين (الألف والواو والياء). (محمد محمد يونس على، ٢٠٠٧م: ٢٤٢)

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث، قبل كل شىء، إلى أنه يمثل خطوة إلى العناية بالقرآن الكريم، من ناحية دراسته اللغوية، ثم يأخذ البحث أهميته من حيث إنه دراسة صوتية مستقلة فى ما بذله البيضاوى من الجهود اللغوية فى تفسيره للقرآن، وإنه بحث غير مسبوق بأية دراسة وتحليل فيما يتعلق بالجانب الصوتى الذى اعتمده البيضاوى فى تحليلاته اللغوية والصوتية، كما يساهم هذا البحث، هو الآخر، فى ربط الماضى بالحاضر، وتعزيز التفاعل بينهما، من خلال صهر موادّ من التراث اللغوى فى بوتقة المناهج الحديثة، وذلك من أجل الكشف عن دورهما، جنباً إلى جنب، فى بناء مستقبل أفضل، وفتح آفاق جديدة فى عالم المعرفة والفنّ، وإثارة القوى الكامنة فى كيان الباحث، وتسريع خطواته فى العثور على إنجازات باهرة، فى مجال الوعى باللغة.

نبذة عن حياة البيضاوى، وتحديد قيمة تفسيره؟

هو عبد الله بن أبى القاسم عمر بن محمد البيضاوى، ويلقب بناصر الدين، ويعرف بالقاضى، ونسب إلى المدينة البيضاء، وهى مدينة قرب شيراز ببلاد فارس. ذكر العلماء والمترجمون أنه صاحب المصنفات، وعالم أذربيجان، وشيخ تلك الناحية، ولى قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز. وكان إماماً نظاراً خيراً صالحاً متعبداً. وكانت وفاته فى مدينة تبريز، سنة ٦٨٥ق. (الداودى، ١٩٨٣م، ج: ١؛ ٢٤٨؛ السبكي، ١٩٦٤م، ج: ٨؛ ١٥٧؛ ابن العماد، ١٩٨٦م، ج: ٧؛ ٦٨٥؛ ابن كثير، ١٩٩٧م، ج: ١٧؛ ٦٠٦)

وله مؤلفات جلييلة فى مختلف العلوم، تتمتع بالتحقيق والدقة وحدة النظر، منها: "طوالع الأنوار" فى التوحيد، و"الغاية القصوى فى دراية الفتوى"، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، و"لبّ اللباب فى علم الإعراب"، ومختصر الكشاف المسمى بـ"أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، وهو تفسير متوسط الحجم، يحتوى على علوم مختلفة تمتّ إلى علم التفسير بصلة، جمع فيه

البيضاوى بين التفسير والتأويل القائمين على أسس قواعد اللغة العربية، وقرر فيه الأدلة، في مجال العقيدة والتصور الإسلامى، على أصول أهل السنة، وإن كان يعتقد أحياناً ما ذهب إليه الزمخشري المعتزلى من عقيدة اعتزالية. (الذهبي، ٢٠٠٠م، ج ١: ٢١١)

وفي الحقيقة أنّ البيضاوى كرّس جهوده التفسيرية على ثلاثة مصادر تعدّ من أهمّ ما استخلص منه المواد التفسيرية، وهي تفسير الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للفخر الرازي، وتفسير الراغب الأصفهاني، حيث استقى من الأول ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن الثاني ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن الثالث ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق. (حاجى خليفة، لاتا، ج ١: ١٨٦) «كما أنه أعمل فيه عقله، فضمنه نكتا بارعة، ولطائف رائعة، واستنباطات دقيقة، كلّ هذا في أسلوب رائع موجز، وعبارة تدقّ أحياناً وتخفى إلا على ذى بصيرة ثاقبة وفطنة نيرة. وهو يهتمّ أحياناً بذكر القراءات، ولكنه لا يلتزم المتواتر منها، فيذكر الشاذ، كما أنه يعرض للصناعة النحوية، ولكن بدون توسع واستفاضة، كما أنه يتعرّض عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية، بدون توسع منه في ذلك، وإن كان يظهر لنا أنه يميل غالباً لتأييد مذهبه وترويججه.» (الذهبي، ٢٠٠٠م، ج ١: ٢١٢)

التبادل على مستوى الفونيم التركيبي عند البيضاوى

يشتمل هذا الضرب على التبادل الفونيمي بين الصوامت، والتبادل الفونيمي بين الصوائت القصيرة، والتبادل الفونيمي بين الصوامت والصوائت:

ألف: التبادل الفونيمي بين الصوامت
وهو يقع في فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها.

- فاء الكلمة

مثال التبادل في فاء الكلمة نحو: لفظة "بُشراً" في قوله تعالى: وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ (الأعراف: ٥٧) فقد أثبت البيضاوى في تفسيره قراءة "نُشراً"، بفونيم النون، وقال: «جمع نشور، بمعنى ناشر، وقرأ ابن عامر "نُشراً" بالتخفيف، حيث وقع.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٣: ٢٨) ثم ذكر قراءة عاصم، فقال: «وعاصم "بُشراً"،

وهو تخفيف بُشْر، جمع بشير.» (المصدر نفسه، ج ٣: ٢٨) أى حصل هنا تغير في الصوامت بمقابل استبدالى، وهو فونيم الباء، حيث استبدل عن فونيم النون؛ وترك البيضاوى ما أحدثه هذا التغير الفونيمي من تغير في دلالة كل من هذين اللفظين، لوضوحها؛ إذ النشور، بفتح النون، الريح الحية الطيبة التى تنير السحاب (ابن عاشور، ١٨٨٤م، ج ٥: ٣٣٢)، والبشير المبشّر الذى يبشر القوم بأمر خير أو شر (ابن منظور، لاتا، ج ١: ٢٨٧) والذى هو مبلّغ البشرى، أى الخبر المفرّح (لويس معلوف، ١٣٨٦ش: ٣٨). وهنا وقع البشير صفة للرياح فى المعنى؛ إذ تبشر بالمطر.

- عين الكلمة

مثال التبادل الصوتى فى عين الكلمة، ما جاء فى لفظة "شغف" فى قوله تعالى: قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (يوسف: ٣٠) ومعنى الآية: قد بلغ حبّ "زليخا" لـ "يوسف" سويداء قلبها. قرأ على بن أبى طالب (ع) وعلى بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر والشعبى وقتادة ومجاهد والحسن وابن محيصن: "شَغَفَهَا" بالعين المهملة، وقرأ الباقون: "شَغَفَهَا" بالعين المعجمة. (السمين الحلبي، لاتا، ج ٦: ٤٧٦؛ القرطبي، ٢٠٠٥م، ج ٩: ١١٦؛ اليشكرى، ٢٠٠٧م: ١،٥٧٦) فالبيضاوى تعرض لهذا التغير الفونيمي الناجم عن اختلاف قراءة القراء، ذاكرا أنه جاءت اللفظة بالعين المعجمة وبالعين المهملة، وقال فى تفسيرها، على قراءة "شغف" بالعين: «شقّ شغاف قلبها، وهو حجابها، حتى وصل إلى فؤادها حبا.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٣: ٢٨٤) وينقل ابن منظور عن الفراء أنه قال: «شَغَفَهَا حبا؛ أى خرق شَغاف قلبها، ووصل إليه.» (ابن منظور، لاتا، ج ٤: ٢٢٨٦) والشغاف، بفتح الشين: غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب؛ وعند أبى الهيثم الشغاف: حجاب القلب، وهى شحمة تكون لباسا للقلب؛ وعند الزجاج حَبْتُهُ، أو سَوِيدَاؤُهُ. (الزبيدي، ١٩٧٠م، ج ٢٣: ٥١٧)

ثم أورد البيضاوى قراءة أخرى فيها استبدال العين بالعين فى لفظة "شغف"، مبيّنا ما يحدثه هذا الاستبدال من تغير دلالى فى اللفظة، قائلا: «وقرئ "شعفها"، من شَعَفَ البعير: إذا هَنَأَهُ بِالْقَطْران، فأحرقه.» (البيضاوى، ١٩٩٦م: ٢٨٤/٣) فإذن يكون معنى

الآية «وصل حبه إلى قلبها، فكاد يحترق.» (الآلوسی، لاتا، ج ٧: ٣٤١) قال ابن منظور: «والشَعْفُ: إحراق الحب القلب، مع لذة يجدها، كما أن البعير إذا هُنِيََ بالقطران يجد له لذة مع حرقة.» (ابن منظور، لاتا، ج ٨: ٢٢٨٠) ففي ضوء ما تقدم تبين أن البيضاوى تنبّه إلى اختلاف دلالة اللفظتين، وإن كان كلاهما يوحى بشدة الحب.

- لام الكلمة

تطرق البيضاوى إلى التبادل في لام الكلمة في طائفة من المفردات القرآنية؛ ومن ذلك ما جاء في لفظة "ننشرها" في قوله تعالى: وَ أَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَ أَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لِحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (البقرة: ٢٥٩) فقد التفت البيضاوى إلى ما في إحلال فونيم "الراء" محل فونيم "الزاي" من تفاوت في معنى اللفظة، وهو أنها، بالزاي - في أحد معنيها - بمعنى «نرفع بعضها على بعض، ونركبه عليها.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ١: ٥٦٢) وبالراء، بمعنى الإحياء؛ يقول البيضاوى: «وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب "ننشرها" من أنشر الله الموتى، وقرئ "ننشرها" من نشر بمعنى أنشر.» (المصدر نفسه، ج ١: ٥٦٢)

وظفت العرب الإنشاز، بالزاي، والإنشار، بالراء، لظاهرتين كونيتين مختلفتين، وهما نقل الشيء ورفع، ولاسيما العظام، وإحياء الميت؛ يقال: «أنشر الشيء: رفعه عن مكانه، وإنشاز عظام الميت: رفعها إلى مواضعها وتركيب بعضها على بعض.» (ابن منظور، لاتا، ج ٦: ٤٤٢٥) كما يقال: «نشر الله الميت ينشره نشرًا ونشورًا، وأنشره، فنشر الميت، لا غير: أحياء... يقال: أنشر الله الموتى، فنشروا هم: إذا حيوا، وأنشروهم الله، أى أحياهم.» (المصدر نفسه، ج ٦: ٤٤٢٣) ويترجح عند الباحث قراءة "ننشرها" بالزاي؛ لأنها توحى بأن مرحلة عملية نقل العظام إلى مواضعها المعهودة تقدمت على مرحلة عملية كسو اللحم، ثم وقع الإحياء، وهذا يتمشى مع القانون الإلهي المهيمن على الطبيعة الكونية، خلافا لقراءة "ننشرها" بالراء؛ إذ تؤدي إلى أن يكون الإحياء قد وقع قبل كسو اللحم، وهذا خلاف النواميس الكونية. وبهذا يتبين أن حمل معنى الإنشاز على الإحياء، كما ذهب إليه البيضاوى في أحد معنييه، بعيد.

ب: التبادل الفونيمي بين الصوائت القصيرة

هناك تأثيرات ملحوظة للحركات (الصوائت القصيرة) على الألفاظ من ناحية تحديد معانى الجذر الواحد، وتغير فيها. والبيضاوى لم يفته الالتفات إلى ميزة تأثير هذه الصوائت في ظاهرة التغير الدلالي، فها نذكر بعضا مما تطرق إليه فيما يلي:

- التبادل بين الضمة و الكسرة

تطرق البيضاوى إلى هذا الضرب من التبادل في وقوفه عند لفظة "جُذاذا" في قوله تعالى: فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (الأنبياء: ٥٨)، حيث يتناول هذه اللفظة بالبحث قائلا: «جُذاذا: قِطْعًا، فُعال بمعنى مفعول، كـ "الحُطام" من الجذ، وهو القطع. وقرأ الكسائي بالكسر، وهو لغة؛ أو جمع جذيد، كـ "خفاف" و"خفيف".» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٤: ٩٩)

الجذ: كسر الشىء أو قطعه. (الزبيدي، ١٩٧٠م، ج ٩: ٣٨٢) يريد البيضاوى أن "الجُذاذ" بضم الجيم مصدر فى الأصل، وجعل اسما للقطّع المكسورة من الشىء (المصدر نفسه، ج ٩: ٣٨٣)، ويقع على الواحد والاثنين والجمع من المذكر والمؤنث، كما جاء بنظير له، وهو "حطام"، فإن الحطام هو ما تحطم وتكسر من الشىء المكسور، يقول ابن منظور: «حَطَّمَهُ يَحْطِّمُهُ حَطْمًا، أى: كَسَرَهُ، وَحَطَّمَهُ فَانْحَطَّمَ وَتَحَطَّمَ. وَالْحِطْمَةُ وَالْحُطَامُ: مَا تَحَطَّمَ مِنْ ذَلِكَ.» (ابن منظور، لاتا، ج ٢: ٩٢٦) كما يريد البيضاوى أن "الجُذاذ" بكسر الجيم إما لغة أخرى من "جُذاذ"، فيكون إبدالاً لهجياً له؛ وإما جمع جذيد، بمعنى مجذوذ، أى: الشىء المكسور، يقال: «جَذَّهُ يَجْذُو جِذًّا، فَهُوَ مَجْذُودٌ وَجَذِيدٌ.» (المصدر نفسه، ج ١: ٥٧٤) فإذن، تصبح كسرة الجيم مقابلاً استبدالياً لضمها؛ وذلك لعبها دوراً فى تغير معنى المفردة، إذ "الجُذاذ"، بالضم، بمعنى القِطْع المكسورة المنفصلة عن الشىء المكسور، و"الجُذاذ"، بالكسر، بمعنى الشىء المتكسر إلى قِطْع.

- التبادل بين الضمة والفتحة

التفت البيضاوى إلى هذا النوع من التبادل فى مفردات قرآنية، منها لفظة "قرح" فى قوله تعالى: إِنَّ يَسْسُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ (آل عمران: ١٤٠)، فهو يتطرق

إلى أن الكلمة قرئت بفتح القاف وضمها، ويحكى - بصيغة التضعيف - ما ذهب إليه بعض المفسرين من التغير الدلالي الذي أدى إليه هذا التبادل، قائلاً: «قرأ حمزة والكسائي وابن عياش عن عاصم بضم القاف، والباقون بالفتح، وهما لغتان، كالضَّعْف والضَّعْف؛ وقيل: هو بالفتح الجراح، وبالضم ألمها، والمعنى: إن أصابوا منكم يوم أحد، فقد أصبتم يوم بدر مثله.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٢: ٩٦) مهما يكن من أمر، فإن بعضاً من المفسرين تنبهوا إلى ما في القرائتين من اختلاف في المعنى، نتيجة التبادل الصوتي بين فونيمي الضمة والفتحة.

- التبادل بين الكسرة والفتحة

تنبه البيضاوى أيضاً، في تفسيره، إلى ما في هذه الظاهرة الصوتية من دور في التغير الدلالي، فمن ذلك ما جاء في لفظة "عوج" في العربية، وجاءت اللفظة في أكثر من آية في القرآن، منها قوله تعالى: الَّذِينَ يُصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ (الأعراف: ٤٥)، وقوله: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (الكهف: ١)، وقوله: قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (الزمر: ٢٨)، وقوله: لا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلا أَمْتًا (طه: ١٠٧)، فالبيضاوى يذكر في تفسير هذه الآيات اتجاهين لغويين في التغير الدلالي الذي يحدثه التبادل بين فونيمي الكسرة والفتحة في فاء لفظة "العوج".

أحدهما: أن "العوج" بكسر العين يختص بالمعاني، و"العَوَجُ" بالفتح يختص بالأعيان. قال الزجاج: «والعوج - بكسر العين - فيما لا يرى له شخص، وما كان له شخص قيل فيه: عَوَجٌ - بفتح العين - تقول: في دينه عَوَجٌ، وفي العصا عَوَجٌ.» (الزجاج، ١٩٨٨م، ج ٣: ٢٦٧) وينقل ابن منظور عن ابن الأثير قوله: «وهو، بفتح العين، مختص بكل شخص مرئى كالأجسام، وبالكسر، بما ليس برئى كالرأى والقول.» (ابن منظور، لاتا، ج ٤: ٣١٥٤)

ثانيهما: أن "العَوَجُ" بالكسر ما كان في بساط أو أرض أو دين أو معاش، و"العَوَجُ" بالفتح ما كان في كل منتصب كالرمح والعود؛ قال ابن فارس: «والعَوَجُ: في كل منتصب، كالحائط والعود؛ والعَوَجُ: ما كان في بساط أو أرض أو دين أو معاش.» (أحمد بن فارس، ١٩٨٦م: ٦٣٥)

فالبيضاوى يميل إلى الرأى الأول في تفسير قوله تعالى: وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (الكهف: ١)،

قائلاً: «وهو [العَوَج] في المعانى كالعَوَج في الأعيان.» (البيضاوى، ١٩٩٦م: ٤٧٤/٣) وكذا في تفسير قوله تعالى: لا تَرى فِيهَا عِوَجاً وَ لا أَمْتاً لا تَرى فِيهَا عِوَجاً وَ لا أَمْتاً (طه: ١٠٧) حيث يقول: «والثالث [وهو عدم العوج وعدم الأمت] باعتبار المقياس، [أى لا باعتبار البصر] ولذلك ذكر العوج بالكسر، وهو يخص بالمعنى.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج: ٤: ٧٠) فحمل البيضاوى الاعوجاج الذى ينفيه الله تعالى هنا عن مواضع الجبال على ما يدرك بالمقاييس والأدوات الهندسية، لا ما يدرك بحاسة البصر، كى يلتحق بفصيحة المعانى.

وفي ذلك تبع البيضاوى الزمخشري، حيث يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: «فإن قلت: قد فرقوا بين العِوَج والعَوَج، فقالوا: العِوَج بالكسر في المعانى، والعَوَج بالفتح في الأعيان، والأرض عين، فكيف صح فيها مكسور العين؟ قلت: اختيار هذا اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء والملاسة ونفى الاعوجاج عنها على أبلغ ما يكون، وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض، فسويتها، وبالغت في التسوية على عينك وعيون البصراء من الفلاحة، واتفقتم على أنه لم يبق فيها اعوجاج قط، ثم استطلعت رأى المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية، لعثر فيها على عوج في غير موضع، لا يدرك ذلك بحاسة البصر، ولكن بالمقياس الهندسى، فنفى الله عز وعلـ ذلك العوج الذى دقّ ولطف عن الإدراك... وذلك الاعوجاج لما لم لم يدرك إلا بالمقياس، دون الإحساس لحق بالمعانى، فقليل فيه: عِوَج بالكسر.» (الزمخشري، ٢٠٠٩م: ٦٦٦)

ويرى الباحث أن القول باختصاص العِوَج بكسر العين، بما لا يدرك بالبصر لا يتمشى مع قوله تعالى: لا تَرى؛ إذ المراد منه رؤية العين، لا رؤية القلب؛ وذلك ليتسق مع ما يوحى به السياق من عموم الخطاب. فإذن، يترجح لدى الباحث اتجاه الذين يميلون إلى أن العِوَج بالكسر للمعانى والأعيان الغير المنتصبة، سواء لطف انعطافها عن الإدراك بحاسة البصر، أم لا، وأن العَوَج بالفتح للأعيان المنتصبة.

وأما الرأى الثانى فيميل إليه البيضاوى في تفسير قوله تعالى: وَيَبْغُوهَا عِوَجاً (الأعراف: ٤٥)، حيث يقول: «والعوج، بالكسر، في المعانى والأعيان ما لم تكن منتصبة، وبالفتح، ما كان في المنتصبة، كالحائط والرمح.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج: ٣: ٢٢) ويحتمل أن البيضاوى ألحق بالمعانى كل ما يرى في الأعيان الغير المنتصبة من الانعطافات، وإلا

ففى اتجاهيه تناقض، حيث ذهب فى الأول إلى أن العوج، بكسر العين، يختص بالمعانى، وذهب فى الثانى إلى أنه يستخدم، أيضا، فى الأعيان غير المنتصبة.

ج: التبادل الفونيمى بين الصوامت والصوائت

تطرق البيضاوى إلى هذا الضرب من التبادل فى مواضع من تفسيره، مبينا ما له من تأثير فى التغير الدلالى، ويبدو أن هذا النوع من التبادل يقع كثيرا فيما بين صامت "الهمزة" والصوائت الطويلة (الألف والواو والياء). ومن ذلك ما جاء فى لفظة "سورة" فى قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» (البقرة: ٢٣) قد أشار البيضاوى إلى اختلاف دلالة هذه اللفظة بين قرائتها بصائت الواو، وإحلال مقابل استبدالى محلها، وهو صامت الهمزة، حيث يقول: «والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التى أقلها ثلاث آيات. وهى إن جعلت واوها أصلية منقولة من سور المدينة، لأنها محيططة بطائفة من القرآن مُفْرَزَةٌ مُحَوَّزَةٌ على حياها، أو محتوية على أنواع من العلم، احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التى هى الرتبة، قال النابغة:

وَلِرَهْطِ حِرَابٍ وَقَدْ سَوْرَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غَرَابُهَا بِمُطَارٍ

لأنَّ السُّورَ كالمنازل والمراتب يترقى فيها القارئ، أو لها مراتب فى الطول والقصر والفضل والشرف وثواب القراءة. وإن جعلت مبدلة من الهمزة، فمن السورة التى هى البقية والقطعة من الشىء. والحكمة فى تقطيع القرآن سُورًا أفراد الأنواع، وتلاحق الأشكال، وتجاوب النظم، وتنشيط القارئ، وتسهيل الحفظ، والترغيب فيه.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ١: ٢٣٠-٢٣١)

فقد التفت البيضاوى فى اللفظة إلى التنوع الدلالى الناجم عن التبادل بين صائت الواو وصامت الهمزة فى عينها، حيث ذهب إلى أن الواو إذا كانت أصلية، كانت اللفظة منقولة من أحد اسمين، أحدهما سور المدينة، وثانيهما السورة التى بمعنى الرتبة. أما سور المدينة فنقلها منه من حيث إنها محيططة بطائفة من القرآن مفصولة عن غيرها بالمبدأ والمقطع، ومجمعة على انفرادها عن غيرها، أو من حيث إنها محتوية على أنواع من العلم. يقول ابن التمجيد: «فعلى التقديرين تكون السورة بمعنى المحيط، غير أن كلا من المحيط والمحاط على

الأول لفظ؛ فإنّ المجموع من حيث هو مجموع محيط بما فيه من تفاصيل الآيات والكلم؛ وعلى الثانى المحيط لفظ والمحاط معنى، وإحاطة اللفظ على المعنى، على ما ذكروا، على أنّ الألفاظ قوالب المعانى، والظروف محيطة لما فيها.» (ابن التمجيد، ٢٠٠١م، ج ٢: ٤١٨) ولما كان هنا مظنة أن يستشكل القارئ توجيه البيضاوى القائم على التقدير الأول، من حيث إنه يوحى بأنّ المحيط والمحاط كليهما نفس الطائفة من الألفاظ، أجاب القنوى عن ذلك بقوله: «المراد بالسورة الطائفة المعروضة للهيئة الاجتماعية الموحدة المسماة باسم خاص، وهى المحيطة؛ والمحاط كلّ كلمة كلمة منها، بل كلّ آية آية منها، بدون ملاحظة انضمام البعض إلى البعض.» (القنوى، ٢٠٠١م، ج ٢: ٤١٩)

وأما نقل السورة القرآنية من السورة التى بمعنى الرتبة، فإنما هو من حيث أنّ سور القرآن كالمنازل والمراتب. قال ابن منظور: «السورة: المنزلة، والجمع سُورٌ وسُورٌ... ومنه سورة القرآن؛ لأنها منزلة بعد منزلة، مقطوعة عن الأخرى.» (ابن منظور، لاتا، ج ٣: ٢١٤٧) ويرى الباحث أن السورة إذا كانت منقولة من سُور المدينة يمكن، بل وكان من الأنسب، أن يكون وجه النقل من حيث الدلالة على الرفع؛ فكما يصون سُور المدينة بارتفاعه الأشياء والأمر التى أحاط بها من كونها عرضة لهجمة الأعداء والأخطار التى قد تهددها، فكذلك سُور القرآن؛ فإنها من حيث ارتفاعها عن أن ترتقى إلى مستواها المحاولات الذهنية والفكرية البشرية، وحتى أن تحوم حول حماها، كان من المستحيل عادةً أن تتمكّن القدرات والإمكانات البشرية من خلق بديل ومشابه ومثيل لها. ويدعم المعنى المعجمى لمادة: "س و ر" هذا الوجه الدلالى بين المنقول والمنقول منه، يقول أحمد بن فارس: «السين والواو والراء أصل واحد، يدلّ على علوّ وارتفاع.» (أحمد بن فارس، لاتا، ج ٣: ١١٥) وجاء فى المعاجم: سَوْرَةُ الحَمْرِ وغيرها: حَدَّتْهَا، كسُورِهَا، بالضمّ؛ ومن المَجْدِ: أَثْرُهُ وَعَلَامَتُهُ وارتفاعُهُ؛ ومن البرْدِ: شِدَّتُهُ؛ ومن السلْطَانِ: سَطْوَتُهُ واعتدَاؤُهُ... وسَارَ الشَّرَابُ فى رَأْسِهِ سَوْرًا وسُورًا: دَارَ وارتَفَعَ؛ والسُورَةُ: ما طَالَ من البناءِ وحَسَنَ؛ وسُرْتُ الحَائِطَ سَوْرًا، بالفتح، وتَسَوَّرْتُهُ: عَلَوْتُهُ؛ وتَسَوَّرَ عَلَيْهِ، كـ "سَوْرَهُ": إذا علاه وارتفع إليه وأخذه (الفيروز آبادى، ٢٠٠٥م، ٤١١؛ ابن منظور، لاتا: ٢١٤٧، ٣)؛ وفى القرآن: وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ (ص: ٢١)

كما ذهب البيضاوي إلى أنّ الواو إذا كانت مبدلة من الهمزة، كانت اللفظة مأخوذة من السُّورة التي بمعنى القطعة والبقية من الشيء، من حيث إنّ السورة قطعة من القرآن. وبدلّ على كونها مبدلة من الهمزة أن "تيمّا" وجماعة آخريّن يهمزون، فيقولون: "سُور" و"سُورة". (ابن عادل، ١٩٩٨م، ج ١: ٤٣٤) فيتضح مما تقدّم أنّ البيضاوي وقف عند الإشارة إلى الفرق الدلالي بين أن تكون واو "السورة" أصلية وبين أن تكون مبدلة من الهمزة.

التبادل على مستوى الفونيم فوق التركيبي

والقسم الثاني عبارة عن التبادل على مستوى الفونيمات فوق التركيبية، وتسمى هذه الفونيمات أيضا كما سبق- بالظواهر التطريزية، وكذا تسمى بالفونيمات الثانوية (secondary) أو الملامح غير التركيبية (non-segmental features)، ومن أهم هذه الملامح النبر (stress)، والنغمة (tone)، والتنغيم (intonation)، والمفصل (junction)، والطول (length) (أحمد مختار، ١٩٩٧م: ٢١٩-٢٢٠)، وبما أنه لم يرد في تفسير البيضاوي أية إشارة لهذه الملامح غير التركيبية، إلّا للتنغيم، فنكتفى بالبحث في التنغيم.

التنغيم: (intonation)

التنغيم «هو رفع الصوت، وخفضه في أثناء الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة، كنطقنا لجملة مثل: "لا يا شيخ"، للدلالة على النفي، أو التهكم، أو الاستفهام، وغير ذلك. وهو الذي يفرق بين الجمل الاستفهامية والخبرية، في مثل: "شفت أخوك"؛ فإنك تلاحظ نغمة الصوت تختلف في نطقها للاستفهام، عنها في نطقها للإخبار.» (عبد التّوّاب، ١٩٩٧م: ١٠٦)

فالتنغيم هو الظاهرة الصوتية التي تقوم بدلالة وظيفية في سياق الجملة، ويؤدي ذلك إلى تنوع صور النطق بالجملة، وتنوع موسيقاها. فبإمكاننا أن نوظّف عبارة مثل: "يا إلهي" للتحسر أو الزجر أو عدم الرضا أو الدهشة أو مجرد الدعاء... حسب الحالة والنغمة المنبعثة من سياق الكلام. إذن، فالتنغيم هو «العنصر الوحيد الذي تسبّب عنه تباين هذه المعاني؛ لأن هذه الجملة لم تتعرض لتغير في بنيتها، ولم يضاف إليها، أو يستخرج منها شيء، ولم يتغير فيها إلّا التنغيم، وما قد يصاحبه من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم، مما يعتبر

من القرائن الحالية.» (تمام حسان، ١٩٩٤م: ٢٢٨) فمن خلال هذه التغييرات الموسيقية المسماة بـ "التنغيم" يتمكن كثير من أهل اللغات من التعبير عن أحاسيسهم ومشاعرهم وحالاتهم النفسية والروحية (السعران، لاتا: ١٩٣). والتنغيم، على الرغم من اختلاف صورته وإمكانياته، يرجع، بالنسبة إلى نهاية ظاهرة النغمة، إلى نغمتين رئيستين (كمال بشر، ٢٠٠٠م: ٥٣٤ وما بعدها): النغمة الهابطة (falling tone) والنغمة الصاعدة (rising tone). أما النغمة الأولى فسميت هابطة، للاتصاف بالهبوط في نهايتها، على الرغم من انتظام عدد من التنويعات الجزئية في إطارها الداخلى، ومن أمثلتها: الجمل التقريرية، والجمل الاستفهامية بأدوات خاصة كـ "متى؟"، والجمل الطلبية.

وأما النغمة الثانية فترجع تسميتها صاعدة إلى تلبس نهايتها بالصعود، على الرغم من تنوعات نغمية تهيمن على الإطار الداخلى للكلام، ومن أمثلتها: الجمل الاستفهامية التى تستلزم الإجابة بـ "لا" أو "نعم"، والجمل المعلقة.

فهكذا إن «أكثر ما يستخدم التنغيم فى اللغات للدلالة على المعانى الإضافية.» (أحمد

مختار، ١٩٩٧م: ٣٦٦)

ويقول الدكتور سلمان العانى: «يعمل فى النظام النغمى أربعة مستويات لدرجة الصوت، وتعرف هذه المستويات بالأرقام:

فالرقم ١ درجة منخفضة. والرقم ٢ درجة متوسطة. والرقم ٣ درجة عالية. والرقم ٤ درجة عالية جدا. ومن المؤكد أن هذه المستويات الأربعة ليست مطلقة، بل نسبية.» (العالى، ١٩٨٣م: ١٤١)

ويلاحظ أن الدكتور سلمان العانى ناقش بعضا من أنواع التعابير وذبذباتها الأولية، ليبين درجتها الصوتية التنغيمية، ونحن نذكره على ما يلى: (المصدر نفسه: ١٤٣-١٤٤) ألف: الجملة الخبرية: ففيه تبدأ الذبذبات الأولية من المستوى الثانى لدرجة الصوت، ويمتد، خلال التعبير، إلى أن يصل إلى المقطع الأخير، وفى هذا المقطع ينزل فجأة إلى المستوى الأول. ويمثل هذا النمط من الكلام المتوازن المستمر، والذى يخفض عند الوقوف عليه (Sustaining falling) بـ: (٢-٢-١).

ب: الأمر: الذبذبات الأولية فى الجملة الأمرية بشكل عام تكون بهذا النمط: (٢-٣-١).

والمستوى الثالث لدرجة الصوت إنما يرتبط بالكلمة التي يشدّ عليها الأمر، ولذلك يمكن أن يوجد المستوى الثالث أولاً، ثم يليه المستوى الثاني، ويصبح النمط هكذا: (١-٢-٣).

ج: الاستفهام: يعتمد النمط التنغمي في الجملة الاستفهامية على موقع المقطع الأول الذي يتلقى درجة صوت عالية، وبعبارة أخرى يتلقى المستوى الثالث لدرجة الصوت، ثم يحدث نزول تدريجي حتى نهاية التعبير، ولذلك يكون نمط السؤال إما: (١-٢-٣) وإما: (١-٣-٢) بناء على موقع المقطع ذي درجة الصوت العالية، وهذا المقطع يكون إما على كلمة السؤال، أو على الكلمة التي يشدّ عليها كثيراً.

د: النداء: تبدأ الذبذبات الأولية لمقاطع النداء المتتابعة من المستوى الثاني، ثم ترتفع إلى المستوى الثالث، ثم ينخفض إلى المستوى الأول على المقطع الأخير، فيكون نمطها: (١-٣-٢) وسيأتي أن النمط التنغمي للجملة التعجبية يكون نفس نمط النداء التنغمي، فحينئذ يكمن الفرق بين هذين التركيبين في تفصيلاتهما الدقيقة، فمن ذلك أن أنماط النداء، لصغر تركيبها، محدودة التنوع.

هـ: التعجب: كما قلنا أن النمط التنغمي للجملة التعجبية يشبه نمط النداء، فيكون رمزه هو (١-٣-٢).

التنغم عند البيضاوي

كان البيضاوي، كمن سبقه من اللغويين والمفسرين والنحاة، على وعى بظاهرة التنغم، من حيث دورها في تحديد الدلالة اللغوية والأنماط التركيبية في الكلام، ولاسيما في القرآن. ومن ثم فقد عنى في تفسيره بما للتنغم من الأثر المتمثل في التنوع الأسلوبى والتنوع الدلالى في العبارات القرآنية، ويتبين لنا ذلك مما يأتي:

الف: التفريق بين أسلوبى الخبر والإنشاء

لقد تنبه البيضاوي إلى أثر التنغم في التفريق بين أسلوبى الخبر والإنشاء في الجملة الاسمية والفعلية، أما بالنسبة إلى الجملة الاسمية فقد وقف عند قوله تعالى: **أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَ الْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَضْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ** (البقرة: ١٧٥) مشيراً إلى ذلك بقوله: «تعجب من حالهم في الالتباس بموجبات النار من غير مبالاة، و"ما"

تامة مرفوعة بالابتداء، وتخصيصها كتخصيص قولهم:

شُرُّ أهرَّ ذَا نابٍ

أو استفهامية، وما بعدها الخبر؛ أو موصولة، وما بعدها صلة، والخبر محذوف.»

(البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ١: ٤٥١-٤٥٢)

فحمل البيضاوى قوله تعالى: فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ أَسْلُوبِ التَّعْجَبِ أَوْ أَسْلُوبِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ أَسْلُوبِ الْخَبْرِ، حيث ذكر لـ "ما" ثلاث وظائف نحوية: الأول أن "ما" نكرة تامة مبتدأ مرفوع محلا، وذكر البيضاوى أن المبرر لوقوعها مبتدأ، وهى نكرة، تخصصها بالصفة، لأن تنكيره للتعظيم، فهنا حذف عنصران، وأحل عنصر آخر محلها أوجز شكلا وأدق دلالة، تحقيقا لمبدأ الاقتصاد اللغوى، واختزال الجهود الذهنية، والتقدير: شىء عظيم أصبرهم على النار؛ و"أصبر" فعل جامد على وزن الماضى لإنشاء التعجب، والجملة فعلية مرفوعة محلا خبر "ما". والثانى أن "ما" اسم استفهام مبتدأ مرفوع محلا، والجملة بعده خبر. والثالث أن "ما" موصولة مبتدأ، و"أصبر" صلة، والخبر محذوف، فهو نظام تركيبى تحويلى، حيث تغير هيكله النبوى، من خلال قانون الحذف التحويلى، وتقديره: فالذى أصبرهم على النار شىء عظيم.

ومما يلفت النظر أن التنغيم هو العامل فى التنوع الأسلوبى الذى كان البيضاوى على وعى به فى هذه الجملة، فإذا اعتبرنا أن الجملة تعجبية، فتبدأ الذبذبات الأولية لمقاطعها المتتابعة من المستوى الثانى لدرجة الصوت، وذلك فى مورفيم "ما"، ثم تصعد إلى المستوى الثالث، يجعل النبر والتأكيد الصوتى على قوله: "أصبرهم"، ثم تنحدر إلى المستوى الأول على المقطع الأخير، وهو "على النار"، فيصبح نطها التنغيمى: (٢-٣-١). فهنا النغمة نغمة هابطة (falling tone). وإذا اعتبرنا أن الجملة استفهامية، فتبدأ الذبذبات الأولية لمقاطعها من المستوى الثالث لدرجة الصوت على مورفيم "ما"، ثم يحدث انحدار تدريجى فى مقاطعها حتى نهاية التعبير، ويصبح نطها التنغيمى هكذا: (٣-٢-١). والنغمة أيضا نغمة هابطة. وأما إذا اعتبرنا أن الجملة خبرية، وأن "ما" موصولة، فالذبذبات الصوتية لمقاطعها تبدأ من المستوى الثانى لدرجة الصوت على مورفيم "ما"، ثم يمتد هذا المستوى، ويحتفظ بوجوده فى قوله: "أصبر" إلى أن يصل إلى المقطع الأخير، وهنا تنزل الذبذبة فجأة إلى المستوى الأول.

والنغمة هنا أيضا نغمة هابطة.

وأما التنوع الأسلوبى بين الخبر والإنشاء الذى تنبه إليه البيضاوى فى الجملة الفعلية، فهو ما أشار إليه فى وقوفه عند قوله تعالى: **بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ** (القيامة: ٥)، حيث يقول: **«عَطْفٌ عَلَى "أ" يَحْسَبُ»** فيجوز أن يكون استفهاما، وأن يكون إيجابا، لجواز أن يكون الإضراب عن المستفهم وعن الاستفهام. (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٥: ٤٢٠) فبنى على تقدير العطف على قوله تعالى: **«أ يَحْسَبُ»** أسلوبين لغويين ناجمين من ظاهرة التنعيم: الأول أسلوب الاستفهام، على تقدير حذف الهمزة، **«فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْشَأُ** إنكار البعث هل هو حسابان عجزنا عن البعث وجمع الأجزاء، أو إرادة أن يدوم على ما اعتاده من المعاصى وأنواع الفجور أمامه، أى فيما يستقبله من الزمان؟ وهو قول المصنف: لجواز أن يكون الإضراب عن المستفهم، أى مع بقاء أصل الاستفهام على حاله. (شيخ زاده، ١٩٩٩م، ج ٨: ٤١٢-٤١٣) فاعتبار أسلوب الاستفهام يستدعى أن تبدأ الذبذبات الأولية لمقاطع هذا النظام التركيبى من المستوى الثالث لدرجة الصوت على عنصر الفعل "يريد"، ثم تتحدر تدريجيا فى سائر المقاطع حتى نهاية النظام التركيبى، فيكون النمط النغمى الكامن وراء هذا الأسلوب هو: (١-٢-٣).

ثم ينبغى أن يلحظ أن ما يسوغ حذفه فى هيكل العبارة التركيبى ، استغناءً عنها بظاهرة التنعيم، هو "هل" و"الهمزة"، وذلك حين تستعملان للتصديق، لا للتصور. وأما سائر أدوات الاستفهام فلا يجوز حذفها. (ستيتية، ١٣٦٨ق: ٣٣) والثانى: أسلوب الخبر، وحينئذ كأنه قيل: **«دَعِ الْإِنْكَارَ عَلَى حِسَابِهِ أَمْرًا بَاطِلًا** فى حقنا؛ فإن فيه ما هو أقبح من ذلك، وهو أنه يجب اللذات العاجلة والحياة الفانية، وانهماكه فى قضاء شهواته النفسانية يصرفه عن النظر فى الدلائل المؤدية إلى تعيين الحق من الباطل. (شيخ زاده، ١٩٩٩م، ج ٨: ٤١٣) وهذا إضراب عن أصل الاستفهام، كما أشار إليه البيضاوى. وتأسيسا على هذا الأسلوب اللغوى فى هذا الهيكل التركيبى تبدأ الذبذبات الأولية فيه من المستوى الثانى على قوله تعالى: **«يريد»**، ثم يستمر وجوده فى سائر العناصر التركيبية حتى نهاية المقطع الأخير، وهنا يتحقق المستوى الأول، فيكون رمز هذا الملمح الصوتى هو: (١-٢-٢).

ب: تنوع الإيحاء الدلالي في الأسلوب

ومن ذلك خروج أسلوب الاستفهام إلى دلالات مختلفة، كدلالة التقريع والإنكار والتعجب والاستبعاد وما إلى ذلك؛ فالبيضاوى، كغيره من المفسرين، تناول في تفسيره هذا النوع من التنعيم بالبحث، ومن ذلك تطرقه إلى دلالة الاستفهام على التعجب والاستبعاد من خلال وقوفه عند قوله تعالى: **قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ** (آل عمران: ٤٧)، حيث يقول في تفسير الآية: «تعجب، أو استبعاد عادى، أو استفهام عن أنه يكون بتزوّج أو غيره.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٢: ٤١) فهو لم يكن على وعى بهاتين الدالتين إلا من خلال ما لكلّ منهما من نمط تنغيمي يخصّه. فالنمط التنغيمي للتعجب يتمثل في بدء الذبذبات على المقاطع من المستوى الثانى لدرجة الصوت، ثمّ تصعد، ثمّ تنحدر إلى أدنى مستوى من التنعيم، كما يرى الباحث أنه في الاستبعاد يتمثل في البدء من المستوى الثانى، ثمّ الاستمرار بنغمة مستوية إلى نهاية المقطع الأخير، ثمّ هنا تنزل الذبذبة إلى المستوى الأوّل.

ثمّ تنبغى الإشارة إلى أنّ ما ذهب إليه البيضاوى من حمل الآية على الاستفهام عن كيفية ولادة هذا الولد هل يكون بتزوّج أو غيره، بعيد، برأى الباحث، لأنّه لا يتناسب وسياق الآيات، إذ السياق استعرض لنا أنّ الله تعالى أخبر مريم وحدّد لها سمات هذا الولد، ومنها أنه ابن مريم، حيث قال تعالى: **إِذْ قَالَتِ الْمَلَايِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ** (آل عمران: ٤٥) فنسبته إلى مريم توحى بأنّه ليس له أب، كما يشير البيضاوى إلى هذا بقوله: «وإنما قيل: ابن مريم، والخطاب لها، تنبيهاً على أنه يولد من غير أب؛ إذ الأولاد تنسب إلى الآباء، ولا تنسب إلى الأمّ، إلا إذا فقد الأب.» (البيضاوى، ١٩٩٦م، ج ٢: ٤٠) فكيف، إذن، يتصور أن تكون مريم قد استفهمت عن كيفية الولادة، هل يولد هذا الولد من أب أم لا؟ أضف إلى ذلك أنّه لا يتسق أيضاً مع ما بعده من توجيه الخطاب إلى مريم، متمثلاً في تعليق ظاهرة الخلق بمشيئته؛ لأنّ هذا إنما يلقى عادة حيث هناك ظاهرة لا تدور في فلك النواميس الكونية، كالولادة من غير أب. فإذن إنّما تتمّ علاقة التلاؤم بين السياق المقالى والموقف الاجتماعى إذا حملنا الاستفهام على دلالة الاستبعاد أو التعجب.

النتيجة

توصلنا من خلال هذه الجولة إلى أن البيضاوى، كسائر العلماء القدامى، لم تفته العناية بالدرس الصوتى، ولا سيما من خلال جهوده التفسيرية، وأنه كان منتبها إلى أكثر الظواهر الصوتية التي عرضها المحدثون على بساط البحث، وخاصة معيار التبادل الفونيمى بأقسامه المتعددة، حيث تطرق إلى التبادل على مستوى الفونيم التركيبى، مشيراً إلى دور التبادل الصوتى فى الاختلاف الدلالى فى الكلمة، سواء كان تبادلاً بين الصوامت أو الصوائت القصيرة أو بين الصوامت والصوائت؛ كما تطرق إلى التبادل على مستوى الفونيم فوق التركيبى، بالعناية بظاهرة من الظواهر التطريزية، ألا وهى ظاهرة التنغيم. فهذه الجهود تدلّ على أنّ القضايا الصوتية الحديثة لم تغب عن أذهان القدامى، بل كانوا على وعى بها، وإذا كان هناك اختلاف بين جهود اللغويين القدامى واللغويين المحدثين، فإنما يرجع ذلك إلى المنهج والاصطلاح فى البحث والتحليل، لا إلى الجذور والكيان الماهوى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الألوسى، محمود بن عبدالله. (لاتا). روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثانى. تحقيق: محمد حسين العرب. بيروت: دار الفكر.

إبراهيم عطية، خليل. (١٩٨٣م). فى البحث الصوتى. بغداد: دار الجاحظ.

ابن عادل، عمر بن على. (١٩٩٨م). تفسير اللباب فى علوم الكتاب. تحقيق: عادل أحمد عبد

الموجود - على محمد معوض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٨٨٤م). تفسير التحرير و التنوير. تونس: الدار التونسية.

ابن العماد، عبد الحى بن أحمد. (١٩٨٦م). شذرات الذهب فى أخبار من ذهب. تحقيق: عبد القادر

الأرنؤوط و محمود الأرنؤوط. ط١. دمشق: دار ابن كثير.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٩٩٧م). البداية و النهاية، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن

التركى. ط١. مصر: دار هجر.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (لاتا). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.

_____ (١٩٨٦م). مجمل اللغة. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

_____ (لاتا). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.

أبو على الفارسى، الحسن بن أحمد. (١٩٩٣م). الحجّة للقراء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجى -

- بشير جويجباي. ط٢. دمشق: دار المأمون للتراث.
- _____ (١٩٨٨م). البحث اللغوي عند العرب. ط٦. القاهرة: عالم الكتب.
- _____ (١٩٩٧م - ١٤١٨هـ). دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب.
- أنيس، إبراهيم. (لاتا). الأصوات اللغوية. مصر: مكتبة النهضة.
- بركة، بسام. (١٩٨٨م). علم الأصوات العام. بيروت: مركز الإنماء القومي.
- بشر، كمال. (٢٠٠٠م). علم الأصوات. القاهرة: دار غريب.
- البيضاوى، عبدالله بن عمر. (١٩٩٦م). أنوار التنزيل و أسرار التأويل. تحقيق: الشيخ عبد القادر عرفان العشا حسونة. ط١. بيروت: دار الفكر.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله. (لاتا). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- حسان، تمام. (١٩٩٤م). اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب: دار الثقافة.
- _____ (١٩٩٠م). مناهج البحث في اللغة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- حسن العاني، سلمان. (١٩٨٣م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية. ترجمة: د. ياسر الملاح. ط١. جدة: النادي الأدبي الثقافي.
- الداودي، محمد بن علي. (١٩٨٣م). طبقات المفسرين. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، محمد حسين. (٢٠٠٠م). التفسير والمفسرون. ط٧. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الزبيدي، محمد بن محمد. (١٩٧٠م). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. الكويت: دار الهداية.
- الزجاج، إبراهيم ابن السري. (١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط١. بيروت: عالم الكتب.
- الزنجشيري، محمود بن عمر. (٢٠٠٩م). تفسير الكشاف. تحقيق: خليل مأمون شيحا. ط٣. بيروت: دار المعرفة.
- زوين، علي. (١٩٨٦م). منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحديث. ط١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي. (١٩٦٤م). طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود محمد الطناجي - عبد الفتاح محمد الحلو. ط١. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- السعران، محمود. (لاتا). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. بيروت: دار النهضة العربية.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (لاتا). الدر المصون. تحقيق: د. أحمد محمد الحراط. دمشق: دار القلم.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (٢٠٠٥م). نواهد الأبيكار و شواهد الأفكار. تحقيق: مجموعة من المحققين. جامعة أم القرى: كلية الدعوة و أصول الدين.
- شريف ستينية، سمير. (١٣٦٨ق). «الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية». مجلة المورد. العدد ٦٩. الأردن. صص ٣٢-٦٢.

- شيخ زاده، محمد بن مصلح الدين. (١٩٩٩م). حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى. تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبد التّوّاب، رمضان. (١٩٩٧م). المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوى. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥م). القاموس المحيط. ط٨. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، محمد بن أحمد. (٢٠٠٥م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: سالم مصطفى البدرى. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية.
- القونوى، إسماعيل بن محمد. (٢٠٠١م). حاشية القونوى على تفسير البيضاوى. تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- مجاهد، عبدالكريم. (١٩٨٥م). الدلالة اللغوية عند العرب. عمان: دار الضياء.
- محمد يونس على، محمد. (٢٠٠٧م). المعنى و ظلال المعنى أنظمة الدلالة فى العربية. ط٢. بيروت: دار المدار الإسلامى.
- معلوف، لويىس. (١٣٨٦ش). المنجد فى اللغة. ط٣. قم: نشر دار العلم.
- اليشكرى، يوسف بن على. (٢٠٠٧م). الكامل فى القراءات و الأربعين الزائدة عليها. تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعى الشايب. ط١. لامك: مؤسسة سما.